

١٣

وَمَا كَانَ لَهَا
أَنْ تَكُونَ
أُمَّةً
مِّنْ
أُمَّةٍ
إِنَّمَا
كُنَّا
أُمَّةً
وَاحِدَةً
وَمِنَ
أُمَّةٍ
مَّا
كُنَّا
بِعَالَمِيهَا

زَيْنَبُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ
عَنْهَا

الجزء الأول

زَوْجٌ بِأَمْرِ السَّمَاءِ

إعداد: د. محمد باقر الصدر
مراجعة: د. محمد الشافعي
إخراج: د. أحمد بن محمد بن محمد

كَلِمَاتُ الْعِلْمِ كَالْعِلْمِ الْوَالِدُ الْوَالِدُ الْوَالِدُ

كَانَتِ السَّيِّدَةُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ تَفْخَرُ عَلَيَّ بِسَاءِ
النَّبِيِّ ﷺ وَتَقُولُ :

— لَيْسَ مِنْكُمْ امْرَأَةٌ إِلَّا زَوَّجَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ أَهْلُهَا ، أَمَا



أَنَا فَرَزَجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ !
وَقَتَّلُوا عَلَيْهِنَّ قَوْلَهُ (تَعَالَى) :

﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا
وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾
[سورة الاحزاب : ٣٧]

فَمَنْ تَكُونُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ (تَعَالَى)

رَسُولُهُ ﷺ أَنْ يَنْزَوِّجَهَا ؟ وَمَا الْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا الزَّوْاجِ ؟

كَانَتِ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ تَنْتَمِي لِأُسْرَةٍ عَرَبِيَّةٍ عَرِيقَةٍ ، فَهِيَ
مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ حُزَيْمَةَ الْمُضَرِّيِّ ، كَمَا أَنَّهَا بِنْتُ عَمَّةِ
الرَّسُولِ ﷺ ، أُمُّهَا : أُمِّيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَكَانَتِ فَتَاةً
حَمِيلَةً شَرِيفَةً الْحَسَبِ ، كَمَا عُرِفَتْ بِالنَّقْوَیِّ وَالْوَرَعِ ،
وَاتَّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ .

زَوْجِهَا الرُّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، وَكَانَ هَذَا الزَّوْاجُ
 لِحِكْمَةٍ ، لَكِنَّ الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ لَمْ يَكْتَسِبْ لَهَا الشَّجَاحُ ،
 بِسَبَبِ عَدَمِ التَّرَافُقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَتَمَّ الطَّلَاقُ ، وَكَانَ ذَلِكَ
 لِحِكْمَةٍ أَيْضًا ، مُرَعَانِ مَا أَظْهَرَهَا اللَّهُ لِلنَّاسِ جَمِيعًا .
 وَقَبْلَ أَنْ نَتَحَدَّثَ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَزَوَّاجِهَا مِنْ



الرَّسُولُ ﷺ ، يجبُ أَنْ نُكَلِّمَ بِالظُّرُوفِ النَّبِيِّ ثُمَّ فِيهَا الزَّوْجُ مِنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ثُمَّ الطَّلَاقُ مِنْهُ بَعْدَ مَدَّةٍ وَجِيزَةٍ .

كَانَتْ أَسْرَةَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ أَسْرَةَ عَرَبِيَّةٍ عَرِيقَةٍ ، وَبَيْنَمَا كَانَتْ أُمُّهُ فِي زِيَارَةِ لِأَهْلِهَا وَمَعَهَا طِفْلُهَا الصَّغِيرُ زَيْدٌ ، إِذْ أَغَارَ بَعْضُ قَطَاعِ الطَّرِيقِ عَلَى الْأُمِّ وَابْنِهَا ، وَتَمَكَّنُوا مِنْ خَطْفِ الطِّفْلِ ، ثُمَّ بَاعُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي سُوقِ الرَّيْقِيِّ .

وَعَلَّ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَنْتَقِلُ مِنْ بَيْتٍ لِآخَرَ حَتَّى وَصَلَ إِلَى بَيْتِ «خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» ، فَلَمَّا تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَهْدَتْهُ غُلَامَهَا زَيْدًا لِكَيْ يَكُونَ فِي خِدْمَتِهِ وَرِعَايَةِ شُئُونِ حَيَاتِهِ ، وَفَرَحَ الرَّسُولُ ﷺ بِهَذَا الْغُلَامِ فَرَحًا شَدِيدًا ، وَمَنَحَهُ حَبَهُ وَعَطْفَهُ .

وَعَلَّ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَخْدُمُ الرَّسُولَ ﷺ لِي حُبٍّ وَتَفَانٍ ، وَكَانَ يَحْتَرِمُهُ وَيُوقِرُهُ ، وَيَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَخْصٌ مُتَمَيِّزٌ وَمُخْتَلِفٌ عَنِ سَائِرِ الرِّجَالِ ، فَلَمَّا نَعَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ إِلَى النَّاسِ رَسُولًا ، آمَنَ زَيْدٌ بِهِ عَلَى الْقُرَى ، فَكَانَ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ دَخَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ .

وفي أحدِ مواسمِ الحجِّ ، عَلِمَ أَهْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، أَنَّ
ابْنَهُمْ مَا زَالَ حَيًّا ، وَأَنَّهُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَذَهَبُوا
إِلَيْهِ وَقَالُوا :

يَا بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، يَا بْنَ سَيِّدِ قَوْمِهِ ، أَنْتُمْ أَهْلُ
حَرَمٍ ، تَفُكُّونَ الْعَانِيَّ الدَّلِيلَ ، وَتَطْعَمُونَ الْأَسِيرَ ، وَقَدْ
جِئْنَاكَ فِي وَلَدِنَا ، فَاثْمَنُ عَلَيْنَا ، وَأَحْسَنُ فِي فِدَائِهِ !



فَقَالَ لَهُمْ ﷺ :

— ادْعُوا زَيْدًا ، وَخَيْرُوهُ ، فَإِنَّ اخْتَارَكُمْ فَهُوَ لَكُمْ بِغَيْرِ فِدَاءٍ ..

وَأِنْ اخْتَارَنِي ، فَوَاللَّهِ مَا أَنَا بِالَّذِي اخْتَارَ عَلِيٌّ مِنْ اخْتَارَنِي فِدَاءً .

فَانْفَرَجَتْ أَسَابِيرُ الْقَوْمِ وَقَالُوا :

— مَا أَجْمَلَ قَوْلَكَ ، لَقَدْ أَنْصَفْتَنَا وَزَيْدًا .

وَدَعَا الرَّسُولُ ﷺ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ ، وَأَخْبَرَهُ بِالْأَمْرِ ، ثُمَّ تَرَكَ

لَهُ حُرِّيَّةَ الْاِخْتِيَارِ ، فِيمَا أَنْ يَبْقَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِمَّا أَنْ

يَعُودَ مَعَ أَهْلِهِ .

وَدُمِعَتْ عَيْنَا زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَهُوَ يَرَى أَهْلَهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ ،

وَاحْتَضَنَ وَالِدَهُ وَعَمَّهُ وَإِخْوَتَهُ ، لَكِنَّهُ فَاجَأَ النَّاسَ بِقَوْلِهِ :

— وَاللَّهِ ، مَا أَنَا بِالَّذِي يُفْضَلُ عَلَيْكَ أَحَدًا يَا سَيِّدِي ، فَأَنْتَ

بِمَكَانِ الْأَبِ وَالْعَمِّ !

وَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ وَالِدُ زَيْدٍ :

— يَا زَيْدُ ، أَنْخِتَارُ الْعَبُودِيَّةِ عَلَى أَهْلِكَ وَقَوْمِكَ ؟ !

فَقَالَ زَيْدٌ :

- إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ شَيْئًا ، وَمَا أَنَا بِالَّذِي أَفَارِقُهُ أَبَدًا !
 وَفَرِحَ الرَّسُولُ ﷺ بِهَذَا الْمَوْقِفِ فَرَحًا شَدِيدًا ، فَغَدُ كَانَ
 يُحِبُّ بَقَاءَ زَيْدٍ مَعَهُ ، وَخَرَجَ الرَّسُولُ ﷺ إِلَى السَّلَاةِ وَتَنَادَى
 بِأَعْلَى صَوْتِهِ :

- أَشْهَدُوا أَنَّ زَيْدًا ابْنِي ، يَرِثُنِي وَأَرِثُهُ !

فَمِنْ حَاقِلَاتِهِ يُعْرِفُ بَيْنَ النَّاسِ بَزَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ .



كَانَ هَذَا الْمَوْقِفُ قَبْلَ بَعَثِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْإِسْلَامِ ، فَلَمَّا
بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْإِسْلَامِ اتَّبَعَهُ زَيْدٌ ، فَازْدَادَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ
حَيًّا وَتَقْدِيرًا .

وَأَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يُكَالِفِي زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ وَيَرْفَعَ مَكَانَهُ
فَخَطَبَ لَهُ ابْنَةَ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ ، الْفَتَاةَ الْهَاشِمِيَّةَ
الْحَسَنَاءَ .

وَذَهَبَ الرَّسُولُ ﷺ إِلَى بَيْتِ عَمَّتِهِ وَقَالَ لَزَيْنَبَ :
- لَقَدْ احْتَرْتُ لَكَ زَيْدًا زَوْجًا . وَكَانَتْ زَيْنَبُ غَيْرَ رَاحِيَةٍ
عَنْ هَذَا الزَّوْجِ فَقَالَتْ :

- يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا أَرْضَاهُ لِنَفْسِي .

وَقَالَ أَخُوهَا عَبْدُ اللَّهِ :

- يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَتَزَوَّجُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، مِنْ سَيِّدَةٍ

بَنَاتِ قُرَيْشٍ ۱۲

فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ لَزَيْنَبَ :

- إِنِّي قَدْ رَضِيتهُ لَكَ .

وَشَعَرَتْ زَيْنَبُ بِالْحُزْنِ وَالْأَلَمِ ، وَظَلَّتْ تُرَاجِعُ الرَّسُولَ ﷺ

في هذا الزواج ، حتى أنزل الله (تعالى) قوله :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾

[سورة الأحزاب ٣٦]

وعندئذ قالت زينب بنت جحش في اسلامي :
قد اطعتك يا رسول الله ، فاصنع ما شئت .



وَتَزَوَّجَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فِي آخِرِ الْأَمْرِ وَهِيَ الْفَضَاءُ
 الْهَاشِمِيَّةُ ذَاتُ الْحَسَبِ وَالنُّسَبِ مِنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، الَّذِي
 كَانَ يَخْدُمُ الرَّسُولَ ﷺ ، وَاحْتَلَّتْ زَيْنَبُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ،
 بِرِغْمِ مَا كَانَتْ تُعَايِبُهُ مِنْ بَعْضِ لِهَذَا الزَّوْجِ . وَسَارَتْ
 الْحَيَاةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي اتِّجَاهٍ غَيْرِ صَاحِحٍ مُنْذُ الْبِدَايَةِ ، فَقَدْ
 كَانَتْ زَيْنَبُ لَا تُحِبُّ زَيْدًا ، وَحَارُونَ هُوَ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَيْهَا
 وَيَتَأَلَّفَ قَلْبَهَا وَلَكِنْ دُونَ جَدْوَى ، فَقَدْ كَرِهَتْ عِشْرَتَهُ .

وَأَحْسَ زَيْدٌ بِذَلِكَ ، فَذَهَبَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَقَالَ لَهُ :

– يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ زَيْنَبَ تَغْلِظُنِي فِي الْقَوْلِ ، وَتَتَعَالَى
 عَلَيَّ بِنَسَبِهَا ، وَيَأْتِيهَا سَيِّدَةٌ نِسَاءً قُرَيْشِيَّةً .

وَأَضَافَ زَيْدٌ قَائِلًا :

– وَقَدْ عَقَدْتُ الْعَزْمَ عَلَيَّ فِرَاقِهَا . وَنَصَحَهُ الرَّسُولُ ﷺ
 بِالْخُرَيْثِ وَالصَّبْرِ ، عَمِيَ أَنْ تَتَغَيَّرَ الظُّرُوفُ وَقَالَ لَهُ :

– أَسْمِكُ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَتَّقِ اللَّهَ !

وَالْعَزْمَ زَيْدٌ بِنَصِيحَةِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَأَرْخَى جَبَالَ الصَّبْرِ عَنْ

أحدًا من المسلمين ، خشيبة أن يتقول عليه أحد ويقول :

- كيف تزوج محمد مطلقته ابنه ، وقد حرم أن يتزوج الأب مطلقته ابنه ؟

أو يقول المنافقون :

- إن محمدًا كان يمتني الزواج من مطلقته ...

ولما حكم الرسول ﷺ هذا الأمر ، وخشي من أئمة المنافقين والمشركين ، أنزل الله (تعالى) عليه قوله (عز وجل) : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾

[سورة الأحراب : ٣٧]

ولما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ :

- من يذهب إلى زينب ينشرها ؟

– فَقَالَ زَيْدٌ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ !

فَأَرْسَلَ الرَّسُولُ ﷺ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ وَقَالَ لَهُ :

– أَذْكَرُهَا عَلِيٌّ يَا زَيْدُ .

فَانْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَى زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فَقَالَ لَهَا :

– يَا زَيْنَبُ ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكَ .

ثُمَّ تَلَا عَلَيْهَا مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ (تَعَالَى) بِشَأْنِهَا ..



وَتَمُّ الزَّوْجِ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ ، وَتَمَّ يَجِدُ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ شَيْئًا ،
غَيْرَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ انْتَهَزُوا هَذِهِ الْفُرْصَةَ ، وَرَاحُوا يَطْعَنُونَ فِي
الرَّسُولِ ﷺ وَيَقُولُونَ :

- كَيْفَ يَتَزَوَّجُ مُحَمَّدٌ امْرَأَةً أَبِيهِ ؟

وَأَنْزَلَ اللَّهُ (تَعَالَى) قَوْلَهُ :

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ
وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾

[سورة الأحزاب : ٤٠]

فَرَدَّ اللَّهُ عَلَى مَزَاعِمِ الْمُنَافِقِينَ ، فَزَيْدٌ لَيْسَ ابْنُ
مُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى تُحْرَمَ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ ، وَلَكِنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَّبَعُهُ
وَيَتَّبَعُهُ إِلَى نَفْسِهِ ، ثُمَّ حَرَّمَ اللَّهُ النَّبِيَّ

وَشَعَرَتْ زَيْبٌ بِالْإِعْزَازِ وَالتَّقْدِيرِ بِهَذَا الزَّوْجِ الَّذِي نَزَلَ
مِنَ السَّمَاءِ ، فَكَانَتْ تَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ ، وَتَشْعُرُ أَنَّ اللَّهَ
كَافَأَهَا بِالزَّوْجِ مِنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ بِسَبَبِ طَاعَتِهَا لِأَمْرِ
اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَقَبُولِهَا الزَّوْجَ مِنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ بِرِغْمِ نَعُضِهَا
لَهُ وَكُرَاهِيَّتِهَا لَهُ ..



وَمَا إِنَّ دَخَلَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَعْفَرِ بْنِ الرَّسُولِ ﷺ حَتَّى
تَبْرَأَتْ مَكَانَهَا بَيْنَ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ لَهَا دَوْرٌ مِهِمْ فِي
حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ।

(تَمَّتْ)
الكتاب القادم
زَيْنَبُ بِنْتُ جَعْفَرِ بْنِ الرَّسُولِ ﷺ (٢) الْكَرِيمَةُ الْجَوَادَةُ

رقم الإصدار : ٢٠٠٤/١٥٤٤٤
الترقيم الدولي : ٩٧٨ - ٩٩٥٠ - ٩٩٧